ندوة استضافت الأستاذ محمد خالد البطراوي قبل رحيله بثلاث سنوات

حصار المناهج الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني
التعليم الفلسطيني بين الكارثة ..
والخروج من وادي الأفاعي

ضمن رؤية مركز القطان للبحث والتطوير التربوي في الاستفادة من خبرات وتجربة الرواد الفلسطينيين الأوائل في التعليم، استضاف المركز بتاريخ 22 تشرين الثاني 2008، الأستاذ القدير محمد البطراوي «أبو خالد» (الذي رحل في الثالث عشر من آذار العام 2011)، في ندوة تربوية تحدث فيها عن التعليم في فلسطين أيام الانتداب البريطاني، بحضور مجموعة من المعلمين والمعلمات. وقد قرر المركز نشر الندوة بعد ثلاث سنوات، وذلك لأهميتها وحيويتها، وتكريماً لذكرى رحيل المناضل والأستاذ البطراوي، الذي كانت له مساهمات كثيرة في تطوير التعليم الفلسطيني وتفعيله.

في اللقاء أثار البطراوي العديد من القضايا المهمة والحساسة لنا كشعب تحت الاحتلال، وبين كيف أن التعليم البريطاني للفلسطينيين أيام الانتداب كان يهدف إلى تطويع الفلسطيني، وقتل أي روح مبدعة أو منتجة، فقد كانت سياسة ممنهجة للحيلولة دون تحقيق أي انبعاث فلسطيني يحارب الفكر الاستعماري ومشروعة الذي تمثل في وعد بلفور. وقد أولى البطراوي أهمية كبيرة لموضوع المناهج، وحللها بطريقة نقدية ليصل إلى حالة من القلق حول مدى إبداعية مناهجنا اليوم.

في ما يلي ننشر ما تناولته الندوة مع بعض التصرف لغرض النشر.

تعتبر قضية المنهاج قضية حساسة ومهمة ولها أبعاد مستقبلية عديدة، وعند الحديث عن التعليم دائماً ما يقول البعض: «التعليم أيام زمان، كان أحسن».

لكن لا يوجد شيء مطلق، سواء أكان أفضل أم أسوأ، وإنما هناك درجات وتحليل، ويجب أن يكون هناك نقد ونقاش لحالة معينة، فهل منهاج وتعليم زمان أفضل من منهاج اليوم؟ أم أن منهاج اليوم هو استمرار لمنهاج زمان أو هو منفصل ومستقل بذاته؟

اليوم، غالباً ما يكتب الأولاد (ومنهم أحفادي) أغنية بأحرف إنجليزية أو أحرف لاتينية، فهم لا يعرفون كتابتها بالعربية، مع أنهم تعلموا في مدرسة عربية. وقبل فترة قصيرة، زرت إحدى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، فوجدت مديرة من درجة (أ) مسؤولة عن وحدة الأدب في المؤسسة، وبجانبها موظف، الآن هو سفير في أحد البلدان، تتلو عليه رسالة لأهلها في الكويت كي يكتبها عنها، فهي لا تعرف كيفية كتابة الرسالة، وقالت له: «قلهم ... قلهم...»، فأجاب: «استني شوي ...». تصورت وقتها أن اللغة العربية تحولت إلى لغة أخرى.

اليوم عملياً قدرتنا على التعبير هي أقل بكثير من السابق! فهل هذا متعلق بالأفراد أنفسهم أم بالمناهج أم بالتدريس؟ أعتقد أن كل تلك القضايا مجتمعة يجب النظر إليها بجدية واهتمام. فهل التعليم أيام بريطانيا كان أفضل؟ ربما كان أفضل، ولكن كان أسوأ من ناحية التوجه والسياسات في المنهاج البريطاني، تعلمنا في الحكاية أن «السندباد» ذهب إلى جزيرة بعيدة، برفقة مجموعة من الناس، فوجدوا «ماردا أعمى»، وبدأ يطلق على كل واحداً منهم اسما. هكذا بريطانيا علمتنا في المنهاج، لكن الحكاية نفسها أيضاً تقول: «إن السندباد، لما نزل في وادي الأفاعي، استطاع أن يربط نفسه في رجل طير «الرخ»، وطار به إلى السماء» وهكذا هو الفلسطيني.

بريطانيا لم ترسل على الإطلاق طيلة فترة انتدابها مبعوثاً واحداً إلى بريطانيا لدراسة التعليم العالي، فقط الأستاذ خيري بدران من مدينة رام الله هو الوحيد الذي تعلم في بريطانيا الرسم على النسيج، وهو تعليم حرفي، وليس صناعياً.

كل الفلسطينيين الذين تلقوا تعليماً عالياً في بريطانيا تعلموا على حسابهم الشخصي، فالمنهاج البريطاني وضع لكي نكون عمالاً فقط. فعلى سبيل المثال، كانت بريطانيا بحاجة إلى مساح، فبدل أن تأتي بمساح من بريطانيا للعمل وسرقة الأرض، اضطرت إلى تعليم الفلسطيني ذلك النوع من العمل، وذلك من أجل أن يخدم مصالحها في نهب الأرض الفلسطينية بواسطة أيدٍ فلسطينية قليلة الأجر، وهو الشيء نفسه الذي حصل مع عمال سكة الحديد . . . .

في العام 1946، والغريب في الأمر، أن سكة الحديد في فلسطين حصلت على الجائزة الأولى في العالم، كأفضل سكة حديد، وأيضاً معزوفات «البوليس الفلسطيني» تفوقت على كل المعزوفات الأخرى. وفي سياق مشابه في الصف الثاني الثانوي في غزة، كان هناك طالب يدرس معنا وهو كاتب وشاعر مشهور، توفي قبل سنه تقريباً اسمه سعيد فلفل. رأى سعيد خطأً في كتاب القواعد (Grammar) الإنجليزي لمؤلفه الذي كان يعمل مدرساً للغة الإنجليزية في جامعة أكسفورد في بريطانيا، وقال لمدير المدرسة: «يوجد خطأ هنا في الكتاب»، فرد عليه مدير المدرسة، وقال له: «مؤلف الكتاب هو مدرس لغة إنجليزية في بريطانيا، مستحيل أن يكون فيه خطأ».

الطالب فلفل اكتشف الخطأ بمفرده، ما يدل على أن الطالب الفلسطيني كانت لديه القدرة على الإبداع، لكنه في المقابل كان مغيباً كلياً من ناحية المنهاج البريطاني. وأريد أن أركز على هذه النقطة: مناهجنا لا تزال تسير وراء المنهج البريطاني القديم، فهي حتى الآن، لا تترك مجالاً للطلبة للتفكير والتعلم، وإنما تعلم الطلبة أن يحفظوا المادة غيباً، ولا توجد حالة تفاعلية في داخل الصف؛ بين الطلاب أنفسهم وبينهم وبين المعلم. والمعلم يكون غالباً غريباً عن المادة. كما عمدت أن تفعل بريطانيا، حيث عملت منهاجاً خاصاً للقرى، أي أن المنهج البريطاني كان مقسوماً إلى ثلاثة أقسام: الأول للقرى، والثاني للمدن، والثالث للدراسات الثانوية.

ففي القرى كان التدريس للصف الرابع، وكان لكل أربعة صفوف أستاذ واحد وغرفة واحدة، ويكون الأستاذ خريج سابع ابتدائي فقط، وهو كل شيء داخل غرفة الصف، وغالباً ما يكون ابن مدينة، فيعلم الزراعة لأبناء القرية، فكان الأمر مضحكاً جداً للطلبة، لأنه لا يعرف في الزراعة؛ فالمنهج القروي كان يهدف إلى خلق حالة زراعية جديدة متقدمة للفلسطينيين، وذلك لرفع مستوى الفلاح الفلسطيني، ولكن تعبيرياً ولغوياً فقط، ومثال على ذلك: في مدرسة عسقلان، علّمنا الزراعة المرحوم صائب الناظر من الخليل، والمرحوم رباح الريس من غزه، أبناء مدن، لا علاقة لهم بالبيئة الزراعية، كانوا دائماً يفكرون بحديقة المدرسة، ولم يفكروا بالمجتمع الريفي، وفي تطوير الزراعة، هكذا كانت المناهج بعيدة كل البعد عن الواقع المحلي المعاش أو المعيش، كما يقول أحد اللغويين.

فقد أرادت بريطانيا تغييبنا فكرياً، ومن المفارقة أن أكثر الجهات التي انتقدت المنهاج البريطاني هي اللجنة الملكية التي أرسلت سنة 1937، للتحقيق في أحداث ثورة 36، وفي أسباب نهوض ثورة العرب ضد بريطانيا.

وكان رئيس اللجنة هو اللورد «بل» المشهور في الأغنية الفلسطينية «بعد السلام، دبرها يا مستر بل بلكي على يدك بتحل»، فالمستر بلّ رئيس اللجنة، جاء إلى فلسطين ومعه مجموعة من الخبراء المهتمين بالقضايا غير الإدارية؛ ليبحث قضية الوضع في فلسطين، وقدمت اللجنة تقريراً ضخماً عمّا حدث ويحدث في فلسطين نشر في العام 1937، وتطرقوا إلى المناهج البريطاني في المدارس.

في الفصل السادس عشر من التقرير، تضمن سياسة المناهج وإدارة المعارف، وحبذا لو أن هذا الكتاب مترجم إلى العربية، وقد جاء فيه أن بريطانيا فشلت بعد سبعة عشر عاماً من الانتداب في وضع سياسة للتعليم في فلسطين، وأن أكثر من نصف الأولاد الذين هم في سن التعليم لا يعرفون المدارس».

ويتابع التقرير الحديث عن التعليم في فلسطين ويشير إلى أن طلاب القرى لا ينهون التعليم الابتدائي، وذلك لأن التعليم في القرى هو للصف الرابع فقط، أما التعليم في المدن فكان للصف الخامس، وعدد قليل جداً من الطلاب ينهون الصف السابع، لأن هناك أعداداً قليلة من المدارس التي يوجد فيها الصف السابع، حيث كانت هذه المدارس في العادة في جنوب فلسطين في مدينة عسقلان، في حين أن المئات من القرى تكون المدارس فيها للصف الرابع فقط. إذاً، من ينهون المرحلة الابتدائية للانتقال إلى المرحلة الثانوية بنجاح هم قلة، حوالي 12 طالباً من أصل حوالي ألفي طالب. وقد كانت تتركز مدارس المرحلة الثانوية في مدينة المركز، أي اللواء أو القضاء، وهي الآن غزة، وكانت المدارس حتى الثاني ثانوي فقط، وهي المرحلة النهائية في المنهاج البريطاني.

لقد كانت هذه السياسة انتقامية، بحيث لا يُرفّع سوى عدد قليل جداً من الطلاب من الصف الرابع إلى الصف السابع الابتدائي، أضف إلى ذلك أن التعليم أيام بريطانيا لم يكن إجبارياً على عكس ما كان أيام الحكم العثماني.

وفي هذا السياق، استمرت بريطانيا في تدريس المنهاج التركي حتى سنة 1933، ولم تحاول تغييره لأنه كان يفيدها ويتوافق إلى حدا ما مع سياستها. وفي المادة 15 من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، تناول موضوع عمل المدارس في فلسطين للطوائف الموجودة فيها، بحيث تتمكن كل طائفة من إدارة مدارسها بنفسها، وهذا الكلام تم تطبيقه على اليهود، ولم يطبق على الفلسطينيين.

فعندما تم تشكيل حكومة الانتداب في فلسطين سنة 1920، عملت الحكومة وفق نظام المعارف نفسه الذي كان قائم إبان الحكم العثماني؛ فالإمبراطورية العثمانية أعطت الأقليات في فلسطين إمكانية أن تدير معارفها بنفسها، وبالتالي فإن اليهود لديهم استقلالية

كاملة في معارفهم.

وقد اتفقت جميع التنظيمات والأحزاب والتوجهات الدينية والسياسية اليهودية على مؤسسة «جفعات ليئومي»؛ أي المجلس المحلي، لتدير المعارف بين اليهود، بينما في المقابل، فإن مناهج التفكير والمناهج الفنية للعرب لم تكن موجودة كالموسيقى والمسرح الذي يصنع الوجدان والفكر ويعمل على تصحيح الرؤى. في حين ركز اليهود على هذه المواضيع وأنشأوا مؤسسة «حتسلبك» في القدس، كما اهتموا أيضاً في مناهجهم باللغة العبرية، وركزوا الجهد التعليمي لإجادتها، وذلك يعود لعدم وجود لغة موحدة بينهم، فمعظم اليهود جاؤوا من دول مختلفة ولا يتحدثون اللغة العبرية، حيث أحضروا ممثلين من روسيا، وكذلك خشبة المسرح، وملابس المسرحية، ومستلزماتها كافة، وحين عرضوا أول مسرحية تحدثوا باللغة العبرية مع أنهم لا يعرفونها، وإنما كانوا يحفظون السيناريو ويقدمونها للجمهور دون أن يفهموا المعنى.

وقد عملت بريطانيا على تشجيع الفنون عند اليهود، فقد أعطت هذا المسرح الذي يدعى «ابيما» الذي كنا نتحدث عنه، وتبلغ قيمته آنذاك ثلاثين ألف جنية فلسطيني، وهو مبلغ ضخم جداً بالمقارنة مع حال تلك الأيام، في المقابل لم يحدث أن قدمت (بريطانيا) أي دعم لأي مؤسسة فلسطينية.

من أهم ما قرأت حول موضوع التعليم بيان الدكتور خليل طوطح،[1] وهي شهادة، كلف بها من الهيئة العربية العليا، وتحدث فيها عن الوضع التعليمي وعن اليهود، يقول في هذه الشهادة باختصار: «إن المناهج في فلسطين، وضعت بحيث لا يكون لها لون على الإطلاق، أو من أجل إفراغ أي فكر من العقل العربي، وبحيث لا يكون ضاراً لمشروع «الوطن القومي اليهودي» . . هذه هي المناهج التي وضعت في عهد الانتداب البريطاني، مناهج قاتله لكل توجه فكري».

تحدثنا في السابق عن الزراعة في المنهاج، ونذكر أن بريطانيا لا تريد حقاً وفعلياً أن يتقدم الفلاح الفلسطيني، ويحقق دخلاً جيداً من الأرض، لكي تصبح الزراعة في فلسطين متقدمة تقوم على أسس تقنية وعلمية حديثة، هذا مع العلم أن 89٪ من الفلاحين كانوا أميين حسب شهادة الدكتور طوطح.

وفي هذا السياق أيضاً، قدم جورج أنطونيوس[2] شهادة رائعة جداً، الذي استقال من منصبه أو بالأحرى أقيل، لأنهم لم يتمكنوا من التأثير عليه، وقد نقل إلى العراق فترة المفوضات، لإبعاده من المنطقة، واستلم مساعده «مستر فرن» مكانه، وأنا أعرفه شخصياً، حيث طردنا أنا وجورج من المدرسة، مع أن جورج أعلى منه علمياً، وأصبح جورج بعد ذلك إنساناً عادياً، وقد قدم شهادته برغبة شخصية أمام اللجنة الملكية عن الإدارة الحكومية ككل.

هذا التقرير «تقرير للجنة الملكية 1937» في تصوري كل ما جاء فيه هو منحاز لليهود، لأنه أراد أن يفرض ويساعد في تحقيق وعد بلفور، بحيث بني على أساس مبادئ السياسة البريطانية، فوعد بلفور أعطى كل الامتيازات لليهود، منها امتيازات البحر الميت من فوسفات، وبوتاس، وكهرباء، والماء . . . وغيره، حيث سرق اليهود كل شيء في البحر الميت. لقد وضعت حدود فلسطين من أجل أن تعطى كاملة

لليهود، وقد احتج العرب على صك النقود الفلسطينية، فالنقود سنة 1924 كتب عليها: فلسطين باللغة العربية، وكلمة (Palestine) بالإنجليزية، و»بلاشتيما» بين قوسين قانون إسرائيل. لكن كل احتجاجاتهم ذهبت سدى، غير أننا الآن لا نريد الدخول في موضوع السياسية البريطانية في فلسطين، لكن موضوع المناهج كان يحاصر العقل الفلسطيني الذي لا يزال يعطي أكله حتى هذه اللحظة.

أرجو من كل مهتم بالمناهج، أن يعيد النظر في مناهجنا الحالية، فهي لا تسمن ولا تغني من جوع، ففي الصف السادس الابتدائي في منهج اللغة العربية الوحدة الأخيرة في الكتاب الأول: دعاء المرحاض، أي عقل يقبل هذا؟ ليس في قيمة المعتقد، ولكن في الدعاء نفسه الانحيازية، أنا أفهم أن يكون المعلمين ذوي قدرات عالية في التعليم، لكن لا أفهم أن يضعوا بأنفسهم المناهج التي تحتاج إلى مربين وعلماء نفس ومثقفين ورؤية وطنية معينة، فمعظم من وضع المناهج هنا يسيرون على الخطى نفسها السابقة، ولكن من دون قصد، بحيث بقيت مناهجنا تسير عليها.

أقرأ عليكم شيئا مّن شهادة د. خليل طوطح، كونها جداً مهمة، وأقترح أن يقرأها الجميع، فتحدث في البداية عن أن العرب هم أهل الإدارة في معارفهم لأنفسهم، كما هي الحالة في العراق. وجاء في تقرير الإدارة الحكومية البريطانية سنة 1931، : «ليس هناك ما يبرر عدم إرجاع إدارة المعارف للعرب»، وهذا تقرير المعارف صفحة 2 من تقرير سنة 1931، يلخص واقع التعليم في فلسطين في ذلك الحين بشكل جيد. «تنافر التعليم الصحيح مع السياسة القائمة في فلسطين»، بما أن الحكومة تعمل على تحقيق غاية رئيسية، هي وضع البلاد في حالات سياسية واجتماعية واقتصادية، من شأنها أن تساعد على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، تجد أن التعليم بين العرب موضوع وفق أساليب تساعد على تكييف العرب مع تلك الحالات التي ذكرناها، أو في أساليب لا غايات معينة لها، بحيث لا تتعارض مع غايات السياسة المعروفة، فيما التعليم بين اليهود يقوم على أساس خلق الصهيونية وتشجيع الثقافة العبرية.

لقد كانت المعارف بين العرب سلبية ولا غاية معينة لها فيما يتعلق بالثقافة العربية، ولا بالعرب!
وتوالي الإضراب في المدارس العربية دليل على سوء الجو الذي يحشر فيه الطلاب، وكانت الحكومة البريطانية تراقب الكتب المدرسية الموجهة للعرب مراقبة تامة، ويجوز لمدير المعارف أن يطرد أي معلم لوحظ عليه أنه ينشر تعاليم من النوع «غير الأمين». وخير مثال على ذلك، هو ما حدث معي عندما كنت في الصف الثاني ثانوي في غزة، وانضممت للاتحاد الطلابي الفلسطيني، وكنت ناشطاً فيه، وعضو لجنة مركزية، وكان الدكتور أبو بدوي، سكرتير اتحاد الطلاب الفلسطيني في ذلك الحين، فطردت من المدرسة، عندما رفع تقرير من الإدارة إلى «مستر فرن» جاء على أثره من القدس إلى غزه، لكي يحاكمني بنفسه، ولم أقابله أكثر من دقيقتين، حيث قال: «أنت عضو في الاتحاد» قلت: «نعم أنا عضو». فأجاب باللغة الانجليزية: «فأنت مطرود». هكذا كانت سياسة بريطانيا في فلسطين.

كان «مستر فرن» ضابط استخبارات في العراق، قبل أن يأتي إلى فلسطين، وكل الذين عملوا في المعارف في فلسطين، كانوا ضباط استخبارات، وفي هذا السياق أنصح الجميع أن يقرأ كتاب الدكتور عبد اللطيف الطيباوي «التعليم العربي في فلسطين الانتدابية، 1956)، الذي يتحدث عن التعليم في فلسطين، فهو كتاب جميل وقيم، وكتب باللغة الإنجليزية، وأتمنى أن يترجم إلى العربية لأنه لم يتم ذلك حتى الآن. يوضح الكتاب بالضبط سياسة بريطانيا، التي تستهدف عقولنا، وليس التعليم فقط، فالموضوع ليس موضوع قراءة ودراسة ومنهاج فقط. فالسياسة البريطانية في فلسطين تريد الفلسطينيين عمالاً يعملون لديها، دون أن يفكروا، فالمنهاج وضع لتحقيق ذلك، بحيث لا علاقة له بالعقل، ولا بالتقدم ولا علاقة له بالمستقبل. وللأسف هناك تظليل كبير على هذه المناهج القديمة التي لا تزال تحكمنا حتى هذه اللحظة.

كانت نسبة الأمية بين المسلمين 89 ٪، والمسيحيين بين 52 ٪– 58 ٪، ولم تعمل المعارف شيئاً لرفع المستوى الاجتماعي بين الفلاحين، ولم تساعد على تحسين الحالة الاقتصادية، حيث كانت نسبة النفقات على المعارف الفلسطينية بين سنة 1935 – 1936 أقل من نفقات الشرطة (البوليس) في ذلك الوقت.

وقد جاء في تقرير المعارف لسنة 1929 في هذا الشأن: «فشل الحكومة في سد الحاجة للتعليم». ويشير تقرير المعارف إلى أن «هناك حاجة ماسة؛ لإنشاء مدارس لإيواء الطلاب الذين تزداد خطورتهم». وقال التقرير في سنة 1935، إن 59 ٪ من طلبات الالتحاق في المدارس، تم رفضها، بينما في سنة 1930، تم رفض 41٪ من طلبات الالتحاق في المدارس. وقال مدير المعارف في تقريره إن الحكومة البريطانية منذ احتلالها فلسطين، لم تتكفل بنفقات كافية لبناء أي مدرسة في البلاد.

وفي هذا الصدد يبرز سؤال جوهري يطرح نفسه حول أسباب رفض طلبات الالتحاق للمدرسة، وهناك أسباب عدة للرفض:

أولاً. في مدارس القرى هناك أمور عدة ذات طبيعة فردية، بناء عليها يتم رفض الطلب؛ كالعمر مثلاً، يجب أن يكون سبع سنين، وإذا كان الطالب سبع سنين وشهرين يتم رفضه، وهكذا كان يتم التعامل.

ثانياً. يجب دفع عشرة قروش رسوم تسجيل، وأغلب الفلاحين في تلك الفترة ليس لديهم هذا المبلغ، لان الحياة الاقتصادية تعتمد على «اقتصاد المونة»؛ ولذلك يفضل معظم الفلاحين عمل أبنائهم في الأرض أفضل من تعليمهم بسبب تكاليف التعليم الباهظة.

ثالثاً. المدارس مكتظة، أي أن الصف الرابع فيه خمسة مقاعد، يجب استقبال خمسة طلاب من الناجحين من الصف الثالث فقط، وكذلك في الصف الأول يتم استقبال الطلبات بناء على المقاعد . . . وهكذا.

وأيضاً كان هناك قانون المعارف رقم (50) للعام 1932. بريطانيا اعتمدت من العام (1918 – 1932) على نظام التعليم التركي كما سبق وأشرنا، الذي يعتمد بشكل أساسي على الأوامر والتعليمات النابعة من مدراء التعليم في تلك الفترة، فلم يكن هناك نظام تعليمي واضح، يتم رفضه أو الاحتجاج عليه، وبخاصة فيما يتعلق بقبول الالتحاق في المدارس، بينما في المقابل عند اليهود، لا توجد قيود لذلك، ويسمح الالتحاق في المدارس دون التقيد بالعدد.

مادة التاريخ التي تدرس في المدارس كانت تتناول تاريخ أوروبا، حيث كنا ندرس تاريخ أوروبا والملك، والقائد، والحروب، ويمنع تدريس تاريخ العرب أو تاريخ فلسطين أو جغرافية فلسطين، وممنوع أن نتعلمها.

وحين كنت طالباً كنت أنظر إلى خارطة سوريا بالأحمر؛ ولأن بريطانيا بالأحمر كنت أظن أن أهل سوريا إنجليز. كنا نجهل جهلاً تاماً كل ما يتعلق بتاريخنا وعالمنا العربي، أيضاً كنا لا نعرف اللغة الإنجليزية، وتعليم اللغة الإنجليزية يبدأ من الصف الخامس، بينما الدين كان يجب أن يدرس في حده الأدنى؛ كالوضوء، والصلاة، ويمنع تدريسه بشكل موسع ومعمق؛ خوفاً من التدين.

وكان هناك أزمة في ما يتعلق بالتعليم من جانب العلاقة بين القومية والدين، التي أشارت إليها اللجنة في تقريرها، وكذلك الأستاذ الطيباوي الذي تحدث بفصل كامل في كتابه عن الدين والقومية، وهناك مصادر عدة حول هذا الموضوع، منها قانون المعارف رقم (50)، الذي كان مجحفاً تماماً في كل بنوده، فالمدارس الحكومية فقط للعرب، لأن هناك مدارس خاصة للجمعيات التبشيرية، وذلك بناء على المادة رقم (15) من صك الانتداب، التي تنص: «على الدولة المنتدبة، أن تسمح لكل فريق من الأقليات والطوائف الموجودة في فلسطين بامتلاك معرفة، وهذا ليس للعرب».

كان ضابط بريطاني يشرف على التعليم، ومساعده ضابط أيضاً، فالإدارة العليا تتكون من أربعة مفتشين هم ضباط بريطانيون، حتى المفتشون العرب، لم يكن لديهم صلاحيات، حتى في عملية نقل المعلمين من مدرسة إلى أخرى داخل المدينة، فليس لديهم صلاحيات، وإنما اقتصر عملهم على أمور ميكانيكية، وكتابة التقارير الموالية. ويعلق على هذا الموضوع، الأستاذ الطيباوي، حيث يقول: «لا شيء جديد في التقارير، على هذا الأساس، لم يكن هناك إمكانية على الإطلاق، لأي تقدم عقلي في مناهج بريطانيا للعقل، في ظل عدم وجود قيادة رشيدة، تدافع عن مصالحنا لتحسين المنهاج، كانت كل سياستنا كما تعرفون لا تجيد نفعاً».

هكذا كانت تدار الأمور أيام الانتداب البريطاني، وهذه السياسة ما زالت تعطي أكلها، لذلك يجب إن نسأل لماذا مناهجنا الفلسطينية اليوم لا تتسم بالإبداع والتفكير؟

أعتقد أن المسألة تكمن في وجود مركز مناهج وغياب مراكز دراسات، تساعدنا في التعرف على المشاكل بشكل حقيقي، بحيث نقوم بدراستها، ومن ثم نقوم بتطبيقها، ثم لاحقاً نعمل مؤسسات التنفيذ، لكن نحن بدأنا بالعكس، وعملنا مركز مناهج وبدأ بطباعة الكتب.

قبل فترة قليلة، طلبوا مني 60 كتاباً للنشر، قبل نهاية شهر 12. معقول! هذا الطلب تمت دراسته قبل تنفيذه، وهل تمت دراسة قدرة المطابع على طباعة الكتب؟ ومن الموزعين؟ وأين سيتم نشرها؟ وهل توجد ميزانية لتلك الكتب؟ ومن المستفيد منها؟ وهل القدرات البشرية قادرة على إنتاج ذلك؟ بصراحة كل عملنا، يعتمد على الرغبة، لذلك يجب أن تكون لدنيا مراكز دراسات، وهذا ما ينقص مناهجنا.

بعد ذلك فتح باب النقاش للحضور.

سأل أحد المشاركين في الندوة: هناك شخصيات ثقافية وأدبية طرحت تلك التساؤلات التي طرحتها، فلماذا لا يوجد انعكاس ملموس لذلك؟

لقد عملت مستشاراً لوزارة الثقافة مدة 15 سنة، ولا شيء كتبته حتى الآن تم أخذه بعين الاعتبار. كم حزباً سياسياً لديه مركز دراسات يستطيع أن يتخذ قراراً بموجبة دراسة معمقة؟ أعتقد أنه إذا توفر مركز دراسات سيكتشف فضائح محلية، وستتكشف العديد من الأمور المهمة، كأستاذ الزراعة أبن المدينة، يدرّس مادة الزراعة لأبناء القرية، أو كأستاذ الرسم الذي كان يعلمنا في المدرسة، حيث يطلب منا إحضار فاكهة كي يأخذها منا في نهاية الحصة بعد رسمها.

وقد توجه أحد المشاركين بتساؤل ونقد للمجتمع والجامعة الفلسطينية، قائلاً: أعتقد أن جزءاً من المشكلة يقع على المجتمع نفسه، مثلاً لو نظرنا على مستوى الجامعات الحالي، أرى أن التغيير يأتي من الجامعات، وطلاب الجامعات أنفسهم غير مهتمين، وليس لديهم المسؤولية الكافية اتجاه المجتمع، فالمجتمع غير قادر على إيجاد قوة تأثير على صنع القرار.

أنا أؤمن بالشعار الذي يقول: «لا تلوم الضحية»، فالمجتمع هو نتاج القوى المؤثرة فيه، وهو نتاج الجامعات، ونتاج التعليم والمناهج. المجتمع نتاج للكيفية التي أنشأناه بها؛ فهو أولاً لا يستطيع لعدم توفر قيادة رشيدة، ولا يوجد فيه مراكز دراسات وأبحاث، ولم يتح له تعليم جيد يراعى عقل الإنسان.

المفكر البريطاني يدرس المستقبل كسباق بين التعليم والكارثة، لا يوجد بديل عن التعلم إلا الكارثة، والتعلم لا يعني فك الحرف، وإنما المشاركة القوية العاملة والفاعلة في صنع المستقبل، وهذا لا يعني السير على خطى الآخرين، والمجموعة المتميزة الموجودة في القاعة، عليها أن تنتبه إلى أن مفتاح المستقبل هو المناهج، ومن يعمل في التعليم يجب أن يرفع صوته لكل شيء، تعتبر هذه المناهج من النواقص، لذلك يجب أن نتحدث عنها.

ففي العهد الأردني، أصبحت المناهج تمجد الحكومة الأردنية، والفكر البدوي، وهناك بعض الآلات الموسيقية الفلسطينية منعت في الإذاعات. كنت أقدم برنامجاً إذاعياً، وكان ولا يزال مثلاً اليرغول الفلسطيني ممنوعاً حتى اليوم في الإذاعات الأردنية، حيث تم استبداله بالربابة. هناك سياسات معينة تفرض نفسها، وتحاصر العقل والإنسان، يجب على المعلمين أن ينتبهوا لها، لا يوجد لدي حل سحري للمسألة، لكن الحل يكمن في المؤسسات الثقافية والتربوية نفسها، والأحزاب أيضاً.

حتى الآن، الأحزاب ليس لديها مركز دراسات، فكل حزب يصرح بما يراه مناسباً، وفقاً لاعتبارات عدة، فأين مراكز الدراسات التي تقوم بتحليل الوضع، وتستنتج منه، لتساهم في وضع إستراتيجية معينة لرؤية مستقبلية، نحن ما زلنا أسرى ماضٍ سيئ، ولا نزال نعيشه.

وإلى الآن، لم أرَ إستراتيجية واضحة لمؤسسة حكومية، فكل الإستراتيجيات الموجودة كتبت؛ لأن الغرب طلبها، وتمت كتابتها بناء على الطلب، وليس الحاجة والضرورة.

وفي سؤال آخر حول نسبة المدارس التي لا تتبع المنهج البريطاني في عهد الانتداب، قال البطراوي إن التيارات الفكرية والتعليمية في فلسطين، كانت منحصرة بتيارين:

أولاً. تيار مدرسة الأقصى في العهد العثماني، حيث كانت مدرسة عربية منفتحة، درس فيها كل من الشيخ العوري، والأستاذ موسى البديري، وشيخ أزهري أيضاً. وكان البديري قد كتب رثاء مشهوراً في «ليوتولستوي» (روائي روسي شهير)، وكان يتكلم عن روح القديس «أوغستين»، في حين كتب الشيخ العوري مديحاً في الطيار «شارل لادنبرغ» الذي قطع المحيط الهادي.

وتقع ضمن هذا التيار أيضاً مدرسة السيمنار الروسي، حيث كانت منفتحة أكثر من التيار الأول وأكثر علمانية، ويوجد فيها مدرستان للمعلمين في الناصرة وبيت جالا، وتخرج منها جيل كبير جداً من المثقفين في مقدمتهم ميخائيل نعيم، وخليل بيدس وأبناء بيدس. فالجمعيات التبشيرية بشكل عام كان لها الفضل الكبير في التعليم.

كذلك ظهرت ضمن هذا التيار مدرسة ثالثة مع وجود الاحتلال البريطاني، وهي مدرسة التأليف المدرسي، لم يكن وقتها أي منهج للغة العربية أو تدريس باللغة العربية، وإنما باللغة التركية، وبعد خروج الأتراك أصبحت هناك حاجة كبيرة لوضع كتب باللغة العربية، ومعظم الكتب المعدة باللغة العربية كانت قد كتبت في عهد الانتداب البريطاني.

أحد الإنجازات البريطانية التي يجب أن نذكرها أن المناهج صارت تدرس باللغة العربية، مع أن المدارس العامة وجدت صعوبة في البداية في تدريس اللغة العربية على عكس المدارس المسيحية التي كانت تدرس بالتركية وبالعربية، لذلك نجد أن أكثر المدرسين الذين كتبوا المناهج

باللغة العربية هم المسيحيون. بريطانيا لها فضل وحيد، حيث أصرت أن تكون المناهج باللغة العربية، وليس باللغة التركية.

ثانياً. تيار المسرح في فلسطين: يستعرض الدكتور عبد الرحمن ياغي، في كتابه «حياة الأدب الفلسطيني» تاريخ المسرح الفلسطيني، ويقول: «في القدس وحدها سنة 1948، يوجد فيها 30 فرقة مسرحية، كما أن فلسطين هي أول دولة طبق فيها قانون حقوق المؤلف في العالم العربي سنة 1924، بينما طبق في الدول العربية في النصف الأخير من القرن العشرين.

كما ظهر في فلسطين تجارة وصناعة، وذلك بفضل مكانة فلسطين الدينية، وفيها مؤسسات تبشيرية. أيضاً اليهود كانت لديهم صناعات لا يمكن نكرانها. نصت بريطانيا قوانين كنا نستفيد منها بعض الأحيان، لأنها بالأساس تنفعهم في سياساتهم، وتحقق مصالحهم، وهذا ما حدث في المسرح أيضاً، حيث ساهمت الجمعيات التبشيرية بشكل كبير في تطور المسرح الفلسطيني.

يدل ذلك على أن الفلسطيني الذي تم الحديث عنه في بداية الندوة هو ذاك الذي ربط نفسه برجل طير «الرخ»، وطار به ليخرج من وادي الأفاعي. وهذا ما حدث في فلسطين فعلاً، الفلسطيني باستمرار كان يريد أن يخرج من وادي الأفاعي ليحقق ذاته وإنسانيته؛ لأنه وقع عليه ظلم كبير جداً، فكان يشعر دائماً ويعتقد ويؤمن بأنه لا خلاص لهذا الظلم إلا باللجوء إلى إنسانيته الكاملة، ومشاركته الفاعلة والتعاون المشترك حتى يمكنه الخروج من هذا المأزق، وهذا التعاون لا يمكن أن يأتي إلا من خلال التعليم، التعليم كما قلنا هو سلاح بين التعلم والكارثة.

أشكركم على حسن استماعكم.

الهوامش:

[1] الدكتور خليل طوطح (1887 – 1955) هو مدير مدرسة المعلمين العليا، التي صارت تسمى فيما بعد الكلية العربية في القدس، ويعد من أبرز المثقفين والتربويين الفلسطينيين، استقال احتجاجاً على سياسة بريطانيا في التعليم، وأصبح مدير مدرسة الفرندز في رام الله، وممثلاً للهيئة العربية العليا أمام اللجنة الملكية.

[2] جورج أنطونيوس (1891–1942): كان مساعد مدير التعليم في فلسطين، وهو من أصل لبناني ومصري، ويعتبر من أول المؤرخين للقومية العربية.